

Distr.: General
11 May 2010
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30)، وعلى النحو المحدد في الفقرة ٢٠ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٩١٠ (٢٠١٠)، التي طلب فيها المجلس إليّ أن أقدم كل أربعة شهور تقريراً عن ذلك القرار بجميع جوانبه. ويورد هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية التي استحدثت في الصومال منذ تقديم تقريري المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (S/2009/684)، وتقيماً للحالة السياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان، فضلاً عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة بشأن الصومال. كما يتناول التقرير التطورات الرئيسية في أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجال مكافحة القرصنة.

ثانياً - التطورات الرئيسية في الصومال

ألف - التطورات السياسية

٢ - ما زالت الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان الاتحادي الانتقالي يعملان انطلاقاً من مقديشو. وتحاول الحكومة إعادة بناء وإصلاح مؤسسات الصومال وهيكلها الأساسية، وقد واصلت جهودها الرامية إلى زيادة تمثيلها وموثوقيتها ومساءلتها وأدائها. وتشمل هذه الجهود إعداد ميزانية لعام ٢٠١٠ واعتمادها؛ وتعزيز المساءلة المالية بالاستعانة بخدمات مراجعة الحسابات التي تقدمها مؤسسة برايسوتر هاوس كوبرز PricewaterhouseCoopers؛ وجمع الإيرادات المتأتية من ميناء ومطار مقديشو؛ وتشغيل إذاعة مقديشو التي تبث برامج طيلة ١٨ ساعة يومياً لجمهور واسع يشمل أفراد الشتات، المقيمين في المنطقة فضلاً عن البث على الإنترنت الذي يستهدف الصوماليين في أوروبا والولايات المتحدة.



٣ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قال الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد، بمناسبة الاحتفال بمرور سنة على أدائه القسم الدستوري، إن الحكومة ستركز الآن على ضمان حصول الناس على الخدمات الأساسية وعلى إصلاح الهياكل الأساسية. وناشد المجتمع المدني ألا يركز جهوده على الحالة السياسية والأمنية والإنسانية فحسب، بل أيضا على التنمية الاقتصادية، ولا سيما إيجاد فرص العمل وتعزيز التجارة والأعمال التجارية. وفي ٢٨ شباط/فبراير، وبعد مرور سنة على تشكيل الحكومة، حث رئيس الوزراء عمر عبد الرشيد علي شارماركي المجتمع الدولي على أن يجعل الصومال من أولويات جدول الأعمال العالمي لعام ٢٠١٠ في المجالات السياسي والاقتصادي والأمني.

٤ - واستمرت الحكومة في مد يدها إلى الصوماليين غير المنخرطين في عملية السلام، تمشيا مع هدفها المتمثل في تشكيل إدارة شاملة للجميع. ويعتبر توقيع الحكومة وحركة أهل السنة والجماعة على اتفاق التعاون، في ١٥ آذار/مارس في مقر الاتحاد الأفريقي، إنجازا كبيرا. وينص الاتفاق، الذي جاء بعد إعلان أولي وقع عليه الطرفان في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، على الترتيبات التالية: (أ) دمج قوات الحكومة وقوات حركة أهل السنة والجماعة، على أن تخضع قوات الحركة لقيادة الحكومة وسيطرتها؛ (ب) تخصيص مناصب وزارية ووظائف رفيعة لأهل السنة والجماعة في السلكين المدني والدبلوماسي؛ (ج) دمج الإدارات المحلية التي سبق للحكومة إنشاؤها، وذلك حسب الاقتضاء؛ (د) تشكيل مجلس استشاري للزعماء الدينيين لمواجهة المذهب المتطرف الذي تدعو إليه حركة الشباب؛ (هـ) إنشاء هيئة لرصد تنفيذ الاتفاق تضم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٥ - وحضر الرئيس شريف، في إطار جهوده المتواصلة من أجل العمل مع المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي الأوسع، الدورة العادية الرابعة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي، التي عقدت يومي ١ و ٢ شباط/فبراير في أديس أبابا، ووجه خلالها الاتحاد الأفريقي نداء من أجل تقديم مزيد من الدعم إلى الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي ١٤ آذار/مارس، شارك الرئيس في مؤتمر عقد في الإمارات العربية المتحدة حضره علماء مسلمون من مختلف أنحاء العالم. وأعرب المشاركون عن دعم قوي للحكومة وحثوا جميع الصوماليين على الاعتراف بها ودعمها. وأدانوا جميع الأعمال الإرهابية في الصومال وأعلنوا أن العنف يتعارض مع الإسلام وحثوا على تحقيق السلام والمصالحة.

٦ - ولا يزال التركيز في "صوماليلاند" منصبا على الانتخابات الرئاسية التي تقرر الآن إجراؤها في حزيران/يونيه. وما انفكت اللجنة الانتخابية الوطنية في "صوماليلاند" تعمل،

منذ إعادة إنشائها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، على التحضير للانتخابات، بما في ذلك إصدار قانون انتخابي معدل؛ وتنقيح قائمة الناخبين ووضعها؛ واستقدام موظفي الانتخابات وتدريبهم؛ وتنقيف الناخبين؛ ووضع الترتيبات اللوجستية والأمنية؛ وطبع المواد الانتخابية. وفي ١٤ نيسان/أبريل، أعلنت اللجنة أنها ستصدر بطاقات تسجيل جديدة للناخبين بحلول أيار/مايو لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٧ - وفي ٢٣ شباط/فبراير، أصدر فارول رئيس "بوتلاند" دستوراً مؤقتاً جديداً يقضي بتحويل نظام المنطقة السياسي القبلي إلى نظام حزبي بحلول عام ٢٠١٣. وفي ١ آذار/مارس، أعاد تشكيل حكومته واستبدل ستة وزراء ونائبين من نواب الوزراء ورئيس الاستخبارات وحاكم منطقة باري.

باء - الحالة الأمنية

٨ - ما زالت الحالة الأمنية العامة في الصومال متقلبة للغاية ولا يمكن التنبؤ بها على الإطلاق. فلا تزال عناصر من الجماعات المسلحة تشن هجمات مواجهة ضد قوات الحكومة والبعثة في مقديشو، حيث تؤدي الاشتباكات المسلحة والقنابل المزروعة على جانب الطرق وعمليات قتل الأفراد إلى استمرار بيئة عدائية بوجه خاص. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أحبط جنود البعثة محاولة شن هجوم انتحاري على قاعدتهم في مقديشو.

٩ - ولم تفتت حدة القتال المتواصل بين حركة الشباب وحزب الإسلام في جوبا السفلى ومنطقة شيبلي السفلى وبين حركة الشباب وحركة أهل السنة والجماعة في المنطقة الوسطى خلال الأشهر القليلة الماضية. وما زالت هناك تهديدات مباشرة لعمليات الأمم المتحدة في معظم المناطق الجنوبية والوسطى في الصومال، ولا سيما المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب، بما في ذلك التهديدات التي تشكلها الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة والغارات والكمائن والاعتقالات الموجهة وعمليات الاختطاف. ويواجه موظفو الأمم المتحدة الوطنيون تهديدات مباشرة من عناصر الجماعات المسلحة في جنوب ووسط الصومال، وقد جرى الآن تقييد حضور الموظفين الدوليين في المنطقتين. وسيطرت حركة الشباب على مجتمعات الأمم المتحدة في واجد وبايدوا وبيليتوين ونهبتاها، مما دفع بدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى تعليق العمليات المتعلقة بالألغام في المناطق الخاضعة لسيطرة الشباب، وذلك اعتباراً من ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وما زال انعدام الأمن يحد من قدرة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على مواصلة الجهود الإنسانية في جنوب ووسط الصومال. وفي ٢٨ شباط/فبراير، دعت حركة الشباب إلى "إنهاء جميع عمليات برنامج الأغذية العالمي داخل الصومال". وفي ١ آذار/مارس و ٧ نيسان/أبريل على التوالي، احتلت حركة الشباب

مجمعات البرنامج في بوعالي وواحد. ومنذ كانون الثاني/يناير، نقل نحو ١٠٠ من موظفي الأمم المتحدة من مراكز العمل في جنوب ووسط الصومال.

١٠ - وفي "بونتلاندا"، لا يزال يتعذر التنبؤ بالحالة الأمنية إذ تستمر الحوادث العنيفة، بما فيها الاشتباكات المسلحة والاعتقالات وكثرة الحوادث المرتبطة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة. وعقب هجمات عدة نفذت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قتل فيها أعضاء في البرلمان ورئيس للقضاة وموظفون أمنيون ومدنيون، أنشأت إدارة "بونتلاندا" لجنة لتقييم الأمن وتنسيق إجراءات الرد. أما "صوماليلاند"، فلم تشهد أي حوادث أمنية كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١١ - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومة الاتحادية الانتقالية في سبل التعامل مع الفارين من صفوف الجماعات المتطرفة، لأن احتياجات هؤلاء الأفراد لا يمكن الاستجابة لها من خلال التخطيط الجاري لأنشطة نزع السلاح والتسريح. ولذلك أنشأت الحكومة حتى الآن لجنة وزارية مؤقتة لمعالجة هذه المسألة. غير أن الدعم الدولي لهذه المبادرة يظل في حدوده الدنيا؛ ومن ثم يعمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على مساعدة الحكومة في الاتصال بالجهات المانحة والوكالات للحصول على مزيد من الدعم.

جيم - القرصنة

١٢ - تفيد تقارير المكتب البحري الدولي بأن حوادث القرصنة التي بلغ عددها ٢١٧ حادثاً في حوض الصومال وخليج عدن مثلت أكثر من نصف الحوادث المرتبطة بالقرصنة في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٠٩. وخلال هذه الفترة، اختطفت ٤٧ سفينة وأخذ ٨٣٧ بحاراً كرهائن. وسجل المكتب ١٧ حادثاً في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٤١ حادثاً في الفترة نفسها في عام ٢٠٠٩، وعزا التراجع إلى استمرار وجود القوات البحرية في خليج عدن واتخاذ السفن التجارية تدابير قوية لمكافحة القرصنة. ولوحظت هجمات متزايدة على طول الساحل الشرقي للصومال وفي المحيط الهندي، تشمل أحياناً مسافات تقع على بعد ١٠٠٠ ميل بحري تقريباً من مقديشو. وفي هذا الصدد، أرحب بتمديد أنشطة منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي لمكافحة القرصنة في المنطقة إلى غاية عام ٢٠١٢، فضلاً عن الاتفاق الأخير بين وزراء الدفاع في الاتحاد الأوروبي الرامي إلى توسيع نطاق أهداف عملية أطلنطا لتشمل تحسين مراقبة الموانئ الصومالية التي تأوي القراصنة و "تعطيل" السفن الأم.

١٣ - وعقد فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال دورته العامة الخامسة في ٢٨ كانون الثاني/يناير وكرر تعهده بمواصلة ما يضطلع به من أنشطة في مجال مكافحة القرصنة. وبحلول ٢٣ نيسان/أبريل، كان مجلس الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال قد وافق على ستة مشاريع يبلغ إجماليها ٦١٩ ٠٩٤ ٢ دولاراً. وثمة تحديات في مجالي المحاكمة والسجن، ولا سيما بخصوص إرساء الولاية القضائية وممارستها، واستيفاء شروط الإثبات، وإيصال سلطات إنفاذ القانون للأفراد العسكريين. وفي هذا الصدد، أعترز، استجابة لطلب مجلس الأمن في قراره ١٩١٨ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل، تقديم تقرير في غضون ثلاثة أشهر عن الخيارات الممكنة لمحاكمة القراصنة وسجنهم. ويظل التنسيق الفعال للجهود الدولية بحراً وبراً أمراً حاسماً. وينبغي إعطاء الأولوية للجهود البرية من أجل التصدي الفعال للأسباب الجذرية الكامنة وراء القرصنة.

١٤ - وعقد مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير، اجتماعاً تقنياً في كمبالا لمناقشة آليات واستراتيجيات التنسيق في مجال مكافحة القرصنة من أجل مواجهة التحديات المطروحة قبالة سواحل الصومال. وخلال الاجتماع، اتفق المندوبون من الحكومة الاتحادية الانتقالية و"بونتالاند" و"صوماليلاند" على إنشاء آلية تقنية للتنسيق في مجال مكافحة القرصنة تكون بمثابة مركز التنسيق في الصومال فيما يتعلق بمدونة جيبوتي لقواعد السلوك، وتعمل مع المجتمع الدولي على تبادل المعلومات والتعاون. وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس، بتيسير عقد اجتماع في جيبوتي حدد فيه مندوبو الحكومة و"بونتالاند" و"صوماليلاند" الحاجة إلى إعادة صياغة شاملة لقوانين مكافحة القرصنة في الصومال. ويظهر هذان الاجتماعان وجود تعاون متزايد بين الكيانات الثلاثة ويبرزان التزامهما بمكافحة القرصنة.

دال - الحالة الإنسانية

١٥ - استناداً إلى آخر تقييم للأمن الغذائي والتغذية أجرته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٠ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لا تزال هناك أزمة إنسانية متفشية في الصومال على الرغم من المستوى الجيد لتساقط الأمطار وتجاوز المحصول في المناطق الزراعية الجنوبية لمستواها العادي. ويحتاج ٣,٢ مليون من الناس، أي نسبة ٤٣ في المائة من الصوماليين، إلى المساعدة الإنسانية وإلى الدعم في مجال كسب العيش، بمن فيهم ١,٤ مليون من المشردين داخلياً. وعلى الرغم من أن المعدلات الإجمالية

لسوء التغذية الحاد العام بالنسبة للصومال شهدت تحسنا، تظل الحالة التغذوية في المناطق مدعاة القلق في جنوب ووسط الصومال بدون تغيير منذ ستة أشهر مضت، حيث لا يزال طفل من أصل كل خمسة أطفال يعاني من سوء التغذية.

١٦ - وعلق برنامج الأغذية العالمي مؤقتا العمليات في جنوب الصومال في مطلع كانون الثاني/يناير نظرا لتزايد التهديدات والشروط غير المقبولة التي حددتها عناصر الجماعات المسلحة. غير أن بعض العمليات متواصل في مقديشو. ولم يتم توزيع أية أغذية على أزيد من ٣٠٠.٠٠٠ من المشردين داخليا في ممر أفغويي منذ تشرين الثاني/نوفمبر نظرا لتعذر الوصول إليهم. وهناك عدد إضافي من المستفيدين المستهدفين يبلغ ١,١ مليون ممن لا يتلقون الأغذية الموزعة في أرجاء المنطقتين الجنوبية والوسطى. وسترصد الأوساط المعنية بالمساعدة الإنسانية الآثار المتوسطة والطويلة الأجل لتعليق أنشطة برنامج الأغذية العالمي، ولا سيما فيما يتعلق ببرامج التغذية، بما أن تعليقها سيحد من تغطية جوانب التغذية في بعض المناطق الحاسمة. وتحاول وكالات أخرى، بما فيها اليونيسيف، تغطية بعض العجز في مجال دعم التغذية في الوقت الراهن.

١٧ - وعقب تقييم مشترك بين الوكالات للمخاطر، شرع فريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ نظام لإدارة المخاطر في المؤسسة. وقد اتفق أعضاء الفريق على خطة عمل لإدارة المخاطر تشمل توصيات بإنشاء قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن جميع الجهات التي تقدم خدمات إلى الأمم المتحدة أو تتعاقد معها؛ وإنشاء عملية "لتوخي الحرص الواجب" فيما يتصل بالأنشطة المتعاقد عليها؛ وتنقيح الضوابط الداخلية المتعلقة بنظم تحويل النقدية داخل الصومال. وقد اكتملت مرحلة تصميم قاعدة البيانات، وسيتم تنفيذ عملية "توخي الحرص الواجب" بالتوازي مع تغذية قاعدة البيانات. وقد اكتملت عملية تنقيح الضوابط الداخلية التي تنظم المعاملات النقدية عن طريق بائعي النقود. وفي ١١ آذار/مارس، أصدر فريق الرصد المعني بالصومال التابع للجنة الجزاءات تقريرا (S/2010/91) عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٥٣ (٢٠٠٨)، تضمن مزاعم بتسييس المساعدة الإنسانية في الصومال وإساءة استخدامها واستعمالها لغير ما خصصت له. وقد حملت هذه المزاعم على محمل الجد من قبل فريق الأمم المتحدة القطري، الذي يشارك مشاركة كاملة في توفير استجابة شاملة وفي استعراض الاستراتيجية الحالية لإدارة المخاطر لكفالة فعالية كاملة.

١٨ - وهناك عجز عام في تمويل الأنشطة الإنسانية، مما يحمل المنظمات، ولا سيما غير الحكومية منها، على الاعتماد بشكل أكبر على صندوق الاستجابة الإنسانية. ومولت عملية النداء الموحد لعام ٢٠١٠، التي تسعى إلى تحصيل مبلغ ٦٨٩ مليون دولار من دولارات

الولايات المتحدة، بنسبة ١٥ في المائة في نهاية آذار/مارس، ومُول الجزء منها غير المتعلق بالغذاء بنسبة ثمانية في المائة. ويجب تلقي تمويل متوازن عبر القطاعات في وقت مبكر من السنة للإبقاء على المساعدة الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، ستندفد عما قريب أموال مراكز إحلال الاستقرار والطائرات التي توفر الأمن والقدرة على الإحلاء الطبي للموظفين العاملين في الصومال، وقد كانت في عام ٢٠٠٩ تمويل عن طريق الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

هاء - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

١٩ - شهدت الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠ زيادة في شدة القتال في جنوب ووسط الصومال، وكان لذلك آثار مدمرة على المدنيين وشرد ما يزيد عن ١١٠ ٠٠٠ نسمة خلال تلك الفترة، وبذلك يبلغ مجموع عدد المشردين نتيجة للنزاع ١,٤ مليون شخص. وفي مقديشو، وقع المدنيون بصورة متزايدة في أتون النيران المتبادلة والهجمات بمدافع الهاون والقصف المدفعي المتبادل بين المتمردين والقوات الحكومية. وفي آذار/مارس، أصدر عمدة مقديشو بياناً يحث فيه المدنيين على الهرب إلى المدينة كتدبير وقائي. ويفرض القانون الإنساني الدولي على جميع الأطراف أن تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين؛ وأن تقتصر على استهداف الأهداف العسكرية الواضحة؛ وأن تقتصر على استخدام القوة بشكل متناسب. ومن الأهمية بمكان تعزيز دعوة جميع الأطراف إلى احترام أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين.

٢٠ - ولا يزال المدنيون في جنوب ووسط الصومال يتعرضون للتهديد والإيذاء من قبل عناصر الجماعات المسلحة، حيث يمارس عليهم الرجم والبطر والجلد وغير ذلك من العقوبات البدنية. بيد أن هذه الممارسات تخالف القانون الإنساني الدولي. وفي كانون الثاني/يناير، وردت أنباء عن رجم رجل حتى الموت بتهمة الاغتصاب في باراوي بمنطقة شبيلي السفلى. وفي شباط/فبراير، وردت أنباء عن إصدار حركة الشباب أحكاماً بحق أحد عشر شخصاً بالسجن لمدة عام واحد بتهمة النهب في مقديشو، وذلك دون مراعاة للإجراءات القانونية الواجبة. وفي آذار/مارس، تعرض عدة رجال متهمين بالنهب للبطر في جوهر بمنطقة شبيلي الوسطى. ولا تزال النساء أيضاً يواجهن الاحتجاز التعسفي وتقييد حركتهن وغير ذلك من التجاوزات.

٢١ - ويظل الحق في حرية التعبير منقوصاً في كثير من الأحيان. فقد وردت تقارير عن تعرض الصحفيين للتهديد، وبخاصة في جنوب ووسط الصومال. وفي كانون الثاني/يناير، أصيب ثلاثة صحفيين عندما ألقى أشخاص مجهولو الهوية قنابل يدوية في أماكن عمل ثلاث

محطات إذاعية في جالكعيو في "بونتلاندا"، بينما احتجرت حركة الشباب على نحو تعسفي أربعة صحفيين في شباط/فبراير وآذار/مارس. وفي آذار/مارس، أصدرت جماعتان مسلحتان "حكما" يقضي بوجوب تسجيل الصحفيين الذين يعملون في المناطق الواقعة تحت سيطرتهما. وفي نيسان/أبريل، أوقفت حركة الشباب البث من إذاعة بي بي سي في جنوب ووسط الصومال.

٢٢ - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر، أوقفت شرطة "بونتلاندا" أشخاصا يشتبه في ضلوعهم في موجة من جرائم قتل شخصيات بارزة أو في محاولات لقتلهم. وقد حوكم بعض المشتبه فيهم في محاكم محلية، وحكم على ثلاثة منهم، فيما قيل، بالإعدام. كما طردت سلطات "بونتلاندا" قسرا المشردين داخليا، وقيل إنها استندت في ذلك إلى مخاوف من أن تكون مخيمات المشردين داخليا قد احترقت من جانب عناصر متطرفة. ومن بين المطرودين كانت هناك ١٩٢ أسرة معيشية تقيم في مخيم توكل للمشردين داخليا في بوساسو.

٢٣ - وخلال جلسات التحاور التي عقدت بشأن الصومال في الدورة ١٣ لمجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٠، وصف الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال الحالة في جنوب ووسط الصومال بأنها خطيرة للغاية، ووجه تحذيرا قويا إلى المجتمع الدولي بشأن حالة الأمن وحقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد، بما في ذلك في "بونتلاندا" و "صوماليلاند". وأعربت الدول الأعضاء والمراقبون ومنظمات المجتمع المدني عن انزعاجهم بشكل خاص من التقارير المستفيضة التي ترد عن حالات الإعدام بإجراءات موجزة وعن حوادث التشويه التي تقوم بها حركة الشباب، والقصف العشوائي لمناطق مدنية من جانب جميع الأطراف في النزاع، والعنف الجنسي المتفشي، وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، وعرقلة المساعدة الإنسانية، وهو ما قد يشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

واو - حماية الطفل

٢٤ - لقد زادت وتيرة تجنيد الأطفال واستغلالهم من قبل مختلف الأطراف في السنة الماضية. فقد وردت تقارير عن تجنيد حركة الشباب للأطفال في جنوب ووسط الصومال و "بونتلاندا" و "صوماليلاند" وعن قيامها بتدريبهم في مناطق باي وباكول وجلجادود وهيران، فضلا عن مقديشو وراسكيامبوي. كما وردت أنباء عن تجنيد الحكومة الاتحادية الانتقالية للأطفال، وإن كان ذلك بصورة أقل انتظاما. وفيما تتحمل حركة الشباب ومختلف الجماعات المتمردة والمليشيات المسؤولية عن معظم حالات قتل الأطفال في الصومال وتشويههم، فإن تعدد الضحايا من الأطفال بسبب قصف المناطق المدنية وما يقع بصورة

عشوائية من رد على النيران من جانب قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يبعثان على القلق.

ثالثاً - حشد الموارد

٢٥ - واصل ممثلي الخاص تشجيع الشركاء على التعجيل بدفع مساهماتهم في مبلغ ١٩٦,٥ مليون دولار الذي أعلن عنها في مؤتمر بروكسل في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وجرى تأكيدها لاحقاً. ويسرني أن أفيد بأنه في ٣٠ نيسان/أبريل، ارتفع مجموع المساهمات المعلنة التي تم الوفاء بها من ٧٧,٧ إلى ١٤٧,٦ مليون دولار، نتيجة المبالغ التي دفعتها بلجيكا والاتحاد الأوروبي. وتم تلقي إلى الآن نسبة ٧٥ في المائة من المساهمات المعلنة المؤكدة. ويتوقع أن يفرج الاتحاد الأوروبي عن أموال إضافية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأفريقي. علاوة على ذلك، تعمل الأمم المتحدة على وضع الصيغة النهائية لاتفاق أبرم مع الصندوق السعودي للتنمية فيما يخص مساهمة تبلغ ٦ ملايين دولار في الصندوق الاستثماري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٢٦ - وإضافة إلى المساهمات التي أعلن عنها في بروكسل، ساهم المانحون الثنائيون بحوالي ٢١,١ مليون دولار، ^١ حول منه مبلغ ١١,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للمؤسسات الأمنية الصومالية، ومبلغ ٣,٦ ملايين دولار إلى الصندوق الاستثماري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومبلغ ٣٤٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، ومبلغ ٥,٩ ملايين دولار إلى الاتحاد الأفريقي. ومن أصل مبلغ ١١,٢ مليون دولار الذي أفرج عنه للصندوق الاستثماري للمؤسسات الأمنية الصومالية، ورد مبلغ ١٠ ملايين دولار من اليابان لغرض تدريب الشرطة واقتناء معداتها، ومبلغ مليون دولار من لكسمبرغ، ومبلغ ٢٠٠.٠٠٠ دولار من السويد من أجل الرعاية الطبية عقب هجوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وساهمت ألمانيا بمبلغ ٣,٦ ملايين دولار في الصندوق الاستثماري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لأغراض الشرطة ولأغراض غير عسكرية؛ ودفعت إيطاليا مبلغ ٥,٩ ملايين دولار إلى الاتحاد الأفريقي على أساس ثنائي.

٢٧ - وحتى اليوم، تلقى الصندوق الاستثماري للمؤسسات الأمنية الصومالية حوالي ١٢ مليون دولار في المجموع، بينما تلقى الصندوق الاستثماري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مبلغ ٢٨,٧ مليون دولار. إضافة إلى ذلك، تلقى الاتحاد الأفريقي مبلغ ٩١,٦ مليون دولار على أساس ثنائي.

٢٨ - ويواصل ممثلي الخاص رصد التقدم المحرز في ما تقدمه مؤسسة برايسوتر هاوس كوبرز (PricewaterhouseCoopers) من خدمات في مجال الإدارة المالية إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية. ونتيجة لهذا التسهيل الذي تم إرساؤه بناء على طلب الشركاء الإنمائيين الرئيسيين للصومال، شرعت تركيا ورواندا والصين والجمهورية العربية الليبية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية في توفير التمويل للحكومة الاتحادية الانتقالية على أساس ثنائي. وحتى اليوم، تلقت الحكومة حوالي ٣,٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة عن طريق هذا التسهيل، إضافة إلى مبلغ ٣٤٠.٠٠٠ دولار في شكل مساعدة مباشرة مقدمة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية عن طريق مصرف الصومال المركزي.

٢٩ - وأنشئ الصندوق الاستثماري لدعم مبادرات الدول التي تنصدي للقرصنة قبالة سواحل الصومال رسمياً في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بمبادرة من فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، وبلغت التبرعات الأولية ما يزيد عن مليوني دولار في المجموع. ويضم مجلس الصندوق عشر دول أعضاء، ويتولى رئاسته إدارة الشؤون السياسية، فيما يتولى إدارته مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتلقى الصندوق الاستثماري لمدينة جيبوتي التابع للمنظمة البحرية الدولية المنشأ حديثاً مبلغ ١٣,٦ مليون دولار من اليابان ومساهمات مقدمة من فرنسا وجمهورية كوريا والنرويج وهولندا.

رابعاً - أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

ألف - الدعم الدولي

٣٠ - عقد الاجتماع السابع عشر لفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال في يومي ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل في القاهرة، وركزت على أولويات الحكومة الاتحادية الانتقالية لما تبقى من الفترة الانتقالية. ورحب المشاركون بمؤتمر إستنبول المقبل المعني بالصومال، الذي من المقرر أن تستضيفه تركيا في أيار/مايو ٢٠١٠، عملاً بالمادة ١١ من اتفاق جيبوتي. وسيناقش مؤتمر إستنبول الحالة في الصومال بالتركيز على التحديات السياسية والأمنية، بما فيها القرصنة، وعلى التقدم المحرز في عملية المصالحة وتنفيذ المهام الانتقالية. وسيجري أيضاً فحص الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي اقترحتها الحكومة الاتحادية الانتقالية والجهود المبذولة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وحظي عرض تقدمت به إسبانيا لاستضافة الاجتماع الثامن عشر لفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بقبول حسن.

٣١ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، دعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى زيادة الدعم المقدم إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، ولا سيما لتمكينها من تقديم الخدمات الأساسية إلى الناس. وحث المجلس كذلك جميع الدول الأعضاء التي تعهدت بإرسال قوات إلى البعثة على الوفاء بتعهداتها. وأعرب عن تقديره لكل الجهات المانحة التي تدعم البعثة، فيما أشار إلى أن هذا الدعم يظل غير كاف. وعزا المجلس استمرار تدهور الحالة في الصومال إلى زيادة تدويل النزاع. ومن ثم كرر دعوته للأمم المتحدة إلى فرض منطقة لحظر الطيران فوق الصومال، وإلى فرض حصار على موانئه، وإلى نشر عمليات الأمم المتحدة للمساعدة على إحلال الاستقرار في البلد ودعم تعميره.

باء - بناء المؤسسات

٣٢ - تسارعت وتيرة عملية وضع الدستور من أجل الصومال. وكثف مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وشركاؤه الجهود الرامية إلى بناء قدرات المؤسسات المكلفة بإعداد مشروع الدستور. وعُقدت حلقة دراسية تعريفية لأعضاء لجنة الدستور البرلمانية بالبرلمان الاتحادي الانتقالي في جيبوتي في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأعقب الحلقة ندوة حول الموضوع "قانون الشريعة في دساتير البلدان الإسلامية، والتحديات التي تواجه عملية بناء الدستور الصومالي"، عقدت في جيبوتي أيضا في الفترة من ٦ إلى ١٠ شباط/فبراير. وضمت الندوة أعضاء من العلماء الصوماليين، وهي المجموعة التي لم تشارك حتى الآن في عملية السلام، فضلا عن ممثلين عن الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان الاتحادي الانتقالي.

٣٣ - وتلى أداء الأعضاء الجدد في اللجنة الدستورية الاتحادية المستقلة اليمين الدستورية، في ٢ آذار/مارس، حلقة عمل تعريفية لأعضاء اللجنة الجدد في الفترة من ٤ إلى ٢٣ آذار/مارس في جيبوتي. وسوف يلزم اللجنة الدستورية ووزارة الدستور والشؤون الاتحادية الصومالية دعما لوجستيا من المجتمع الدولي لعمليات مكاتبهما. ونظمت رابطة البرلمانيين الأوروبيين من أجل أفريقيا، وهي شريك في عملية وضع الدستور، حلقة عمل تدريبية لموظفي البرلمان، على هامش حلقة العمل التعريفية، في الفترة من ٦ إلى ٩ آذار/مارس. وأعقب حلقة العمل حلقة دراسية لأعضاء لجنة الدستور البرلمانية، عُقدت في جيبوتي في الفترة من ١٣ إلى ١٦ آذار/مارس، حول موضوع: "تبادل الخبرات بشأن العملية السياسية المتعلقة بوضع الدستور".

٣٤ - ويعد إذاعة المناقشات التي جرت بشأن عملية وضع الدستور، في الصومال وكينيا، باللغة الصومالية تطوراً هاماً. وتهدف هذه المناقشات الطريق لوضع برنامج للتربية الوطنية معني بالدستور. ومن المتوقع أن يكون مشروع الدستور جاهزاً في غضون الأشهر القليلة المقبلة.

خامساً - تنفيذ النهج التدريجي على ثلاث مراحل

ألف - معلومات مستجدة عن تنفيذ النهج التدريجي

٣٥ - تضطلع الأمم المتحدة بالأنشطة الموكلة إليها من خلال النهج الثلاثي المراحل الذي أقره مجلس الأمن في قراراته ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ١٨٧٢ (٢٠٠٩) و ١٩١٠ (٢٠١٠). وفيما يتعلق بإيجاد "طبعة قدم خفيفة" في مقديشو، تم الانتهاء من مرافق الإقامة الأولى في مجمع بانكروفت في إطار المرحلة الثانية من النهج التدريجي، ووافقت إدارة السلامة والأمن في آذار/مارس على استخدامها من قبل الموظفين الدوليين. وقد أنشأت الأمم المتحدة أيضاً مرفقاً في مجمع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في مقديشو، سيوفر الإقامة لـ ٢٠ زائراً من موظفي الأمم المتحدة والمقاولين الدوليين. وأجرى ست وعشرين بعثة إلى مقديشو كل من برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإدارة السلامة والأمن ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف، بتنسيق وثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتجري حالياً عملية تعيين لمكاتب الأمم المتحدة الإقليمية في الصومال.

٣٦ - وفي حين أن مقر قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يقع في مقديشو، ظل يعمل المقرر حتى الآن من نيروبي منذ ثلاث سنوات. ومن المقرر نقل ١٣ موظفاً، من بينهم الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيره من كبار الموظفين، من نيروبي إلى مقديشو في أقرب وقت تسمح به الظروف.

٣٧ - وقد أبرم اتفاق بين حكومة كينيا والأمم المتحدة فيما يتعلق بمركز مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وامتيازاته وحصاناته وأنشطته وموظفيه وممتلكاته وأمواله وأصوله، فضلاً عن المتعاقدين معه في كينيا، في ٢ آذار/مارس. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري لحكومة كينيا لدعمها وتعاونها المستمرين مع المكتب وغيره من مكاتب الأمم المتحدة العاملة في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، أدمج مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في

الصومال هياكلهما للدعم الإداري، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير، لتحقيق مزيد من الكفاءة وزيادة الاستفادة من الموارد إلى أقصى حد ممكن.

باء - تعزيز العملية السياسية

٣٨ - زار ممثلي الخاص والإدارة العليا لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في مقديشو، وتعاونوا بشكل وثيق مع الحكومة الاتحادية الانتقالية للمضي قدماً في عملية السلام. كما زاروا "بونتلاندا" و "صوماليلاند" للعمل مع السلطات. وفي هذا الصدد، أنشأت سلطات "صوماليلاند" فرقة عمل وزارية للتعاون مع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والقرصنة والشؤون المدنية. وعقب الجلسة الافتتاحية لفرقة العمل، قدمت السلطات في "صوماليلاند" مذكرة مفاهيمية لإجراء دراسة من أجل تحديد العوامل التي تؤدي بالشباب الصومالي إلى الانخراط في الأنشطة الإجرامية وأعمال التمرد والقرصنة وغيرها من السلوك المعادي للمجتمع، وذلك بهدف وضع سياسة معنية بالشباب.

٣٩ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، حضر ممثلي الخاص الدورة العادية الرابعة والثلاثين لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أديس أبابا. وأكد الوزراء على التزام الهيئة الحكومية بالعمل بشكل وثيق مع مجلس الأمن للأمم المتحدة ولجنة الجزاءات التابعة له لضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

٤٠ - وفي ١٦ آذار/مارس، أطلع ممثلي الخاص، في بروكسل، ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسساته على التحديات التي تواجهها الحكومة الاتحادية الانتقالية والانجازات التي حققتها. وأعرب عن امتنانه لبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي لتدريب قوات الأمن الصومالية في أوغندا، وللجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي لمواجهة القرصنة قبالة سواحل الصومال. كما حث ممثلي الخاص الاتحاد الأوروبي على التحلي بالمرونة في المساعدة على دفع رواتب قوات الأمن الصومالية والبرلمانيين الصوماليين وتقديم الدعم الإضافي إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية.

جيم - التقدم المحرز نحو تحقيق الانتشار الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيزها

٤١ - اتخذ مجلس الأمن، في ٢٨ كانون الثاني/يناير، القرار ١٩١٠ (٢٠١٠) الذي يطلب مني فيه الاستمرار في تقديم حزمة الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ويسلط القرار الضوء أيضاً على حاجة الجهات المانحة إلى العمل بشكل

وثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لضمان التمويل الكافي، لا سيما دفع رواتب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي وسداد مدفوعات المعدات المملوكة للوحدات. وبينما أتيح التمويل من الجهات المانحة لسداد مدفوعات جميع فئات المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة المنتهية في ٢٣ آذار/مارس، فقد استنفدت تلك الأموال. ومن غير الواضح كيف سيتم تمويل المدفوعات المقبلة للمعدات المملوكة للوحدات، المستحقة في حزيران/يونيه. ويشكل عدم وجود تمويل مستدام لتلبية الاحتياجات في المستقبل مصدر قلق كبير لأنه يمكن أن يؤثر سلباً على القدرة التشغيلية للبعثة. وأعزم التشاور مع الاتحاد الأفريقي والجهات المانحة الرئيسية في الأسابيع المقبلة وتقديم مقترحات في وقت لاحق في تقرير المقبل إلى المجلس بشأن أفضل السبل لمعالجة نقص التمويل المستدام لسداد مدفوعات المعدات المملوكة للوحدات للدول المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٤٢ - ومن التطورات الهامة نشر أوغندا لكتيبة رابعة بمساعدات نقل جوي من حلف شمال الأطلسي في منتصف آذار/مارس، ليصل قوام بعثة الاتحاد الأفريقي إلى ١٢٠ جندياً. ونشر أيضاً فريق دعم بوروندي قوامه ٤٠ فرداً في بعثة الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، تم نشر أربعة من ضباط الأركان العسكريين من غانا والكاميرون والسنغال وزامبيا في مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو. وعلاوة على ذلك، قدم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال النقل الجوي لتناوب كتيبة بوروندية في منتصف نيسان/أبريل.

٤٣ - وتم نشر ٤٠ ضابط شرطة، من بين ٢٧٠ من ضباط الشرطة المدنية المأذون بهم في بعثة الاتحاد الأفريقي، يضمون ضباطاً من أوغندا وبوروندي وزامبيا وسيراليون وغانا ونيجيريا. ووصل سبعة من رجال الشرطة إلى مقديشو في ٢٨ آذار/مارس، حيث بدأوا برامج تدريب للشرطة الصومالية.

٤٤ - وواصل فريق الأمم المتحدة للتخطيط في أديس أبابا تقديم المشورة والدعم إلى الاتحاد الأفريقي في مجالات التخطيط لبعثة الاتحاد الأفريقي ونشرها. وشارك في ثمان زيارات سابقة للنشر لبلدان مساهمة بقوات وأفراد شرطة حالية ومحتملة لبعثة الاتحاد الأفريقي، وساعد في نشر طليعة من شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو. ويساعد فريق الأمم المتحدة للتخطيط للاتحاد الأفريقي أيضاً في إدارة قائمة من ٦٥٠ من ضباط الشرطة ببعثة الاتحاد الأفريقي الذين تم مبدئياً فرزهم للنشر. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد الفريق في التحضير لتركيب أجهزة اتصالات آمنة في أديس أبابا ومقديشو ونيروبي لربط مقر الاتحاد الأفريقي والمكاتب الميدانية عن طريق شبكة الاتصالات العالمية للأمم المتحدة. كما واصل تقديم المساعدة والمشورة إلى قيادة الاتحاد الأفريقي بشأن دعم العلاقات مع وسائط الإعلام للبعثة.

ويقوم الفريق حاليا بمساعدة الاتحاد الأفريقي في وضع خطط تنفيذ مهمة بعثة الاتحاد الأفريقي، وهذه الخطط حيوية للتنفيذ الفعال لولاية بعثة الاتحاد الأفريقي.

٤٥ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعزيز دعمه اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي. وقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ الأنشطة الإعلامية على أرض الواقع، على الرغم من التهديد المتزايد من عناصر الجماعات المسلحة. وقد بدأ الدعم الإعلامي لبعثة الاتحاد الأفريقي في أربعة مجالات وظيفية، وهي: البحوث ووسائل الإعلام والتوعية وإنتاج الوسائط المتعددة والبرث الإذاعي. وقد نُشر فريق طليعي من موظفي دعم المعلومات المتعاقدين مع المكتب في مقديشو لتنسيق الاتصال المستمر وكفالاته بين مقرري بعثة الاتحاد الأفريقي في نيروبي ومقديشو.

٤٦ - وجُهزت إذاعة باركولان Bar Kulan، التي يدعمها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لتكون محطة إذاعية مستقلة تقوم على نموذج خدمة البث العامة، وبدأت البث عبر الصومال في آذار/مارس. وقد وضعت مواد عن السلام والمصالحة، بما في ذلك برامج محددة للبث على إذاعة مقديشو التي تديرها الحكومة الاتحادية الانتقالية. وعلاوة على ذلك، يجري تعزيز النواتج الإعلامية الحالية لبعثة الاتحاد الأفريقي وتوسيع نطاقها من خلال إعادة تصميم وإطلاق الموقع الشبكي لبعثة الاتحاد الأفريقي والمنتجات المطبوعة.

٤٧ - ويقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تدريجياً بتحسين الظروف المعيشية لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو من خلال توفير الخيام ومستلزمات أماكن الإقامة، فضلاً عن اتخاذ خطوات لتعزيز مرافق المطبخ وتحسين معايير التخطيط لقائمة الطعام وإعداد الطعام. ويتوقع توفير الخيام البديلة لخمسة كتائب بحلول أيار/مايو. ويعزز هذا العمل بتوفير مواد البناء والمعدات الهندسية لمساعدة وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي في تحسين مرافقها. وقد وفر مكتب الأمم المتحدة أكثر من ٥٠ كيلومتراً من الحواجز الأمنية في مقديشو، إلى جانب إمدادات كبيرة من المواد الدفاعية مثل أكياس الرمل والأسلاك الشائكة لمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي على تحسين تدابير حمايتها. وفي منتصف آذار/مارس، حشد مكتب الأمم المتحدة المزيد من احتياجات دعم الحياة الهامة في أعقاب نشر الكتيبة الأوغندية الرابعة.

٤٨ - ولم يحرز تقدم في بناء مقر بعثة الاتحاد الأفريقي ومستشفى المستوى الثاني في مقديشو بالسرعة المتوقعة، وذلك بسبب تأخر عمليات الشراء الجارية. وفي الوقت نفسه، شرع المقاولون في مشاريع بقيمة ٤,٥ ملايين دولار لبناء ما يقرب من ٧ ٨٠٠ متر مربع

من المكاتب الجاهزة وأماكن الإقامة، إلى جانب المرافق الصحية ومرافق المطبخ وتناول الطعام المرتبطة بها. ويعتمد الانتهاء من هذه المشاريع بشكل كبير على الأمن في مقديشو.

٤٩ - ولضمان الرقابة الملائمة للمقاولين المشاركين في مشاريع في مقديشو، أنشأ مكتب الأمم المتحدة لجنة استعراض البائعين. وفي هذا الصدد، يتشاور المكتب مع فريق الرصد التابع للجنة الجزاءات قبل منح العقود للبائعين في الصومال، ويشارك في نظام إدارة المخاطر الذي وضعه فريق الأمم المتحدة القطري. وبالإضافة إلى ذلك، يعكف المكتب على إنشاء فريق من الموظفين المتعاقدين لحساب المعدات المملوكة للأمم المتحدة بقيمة ١١,٢ مليون دولار، والمنتشرة في مقديشو، ورصد تقديم السلع والخدمات من قبل المقاولين.

٥٠ - وتسير الشحنات البحرية العادية من مومباسا بكينيا إلى مقديشو بسلاسة، وذلك بفضل الحراسات التي توفرها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي. واستجابة للمخاوف الأمنية التي أثارها بعثة الاتحاد الأفريقي بشأن اقتراب السفن المتعاقد معها المكتب من ميناء مقديشو، حصل المكتب على زورقي دورية مدرعين لتمكين البعثة من إجراء عمليات المراقبة والحماية في المناطق الملاصقة للميناء. ويخطط المكتب على المدى الطويل للحصول على مزيد من القوارب الملائمة بصورة أفضل لزيادة الدوريات في ظروف بحرية قاسية قبالة سواحل مقديشو.

٥١ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام توفير التدريب والمرافق والمعدات ودعم التنسيق لتطوير قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي على التخلص من الذخائر المتفجرة. وتم الانتهاء من دورة تدريب ثانية مدتها ستة أسابيع للتخلص من الذخائر المتفجرة في مقديشو في شباط/فبراير. وبحلول نهاية نيسان/أبريل، استكملت نسبة ٩٠ في المائة من أنشطة التدريب للوحدات البوروندية والأوغندية المخطط لها حتى ٣٠ حزيران/يونيه، بما في ذلك التدريب على استخدام المركبات المضادة للألغام. وقد التقى الفريق العامل المعني بسياسة إدارة المتفجرات، الذي أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، في نيروبي في ٢ شباط/فبراير. ويجري بناء مرفق السيطرة والتدريب في مجال الذخائر المتفجرة حسب الجدول المحدد، ويتوقع الانتهاء منه بحلول نهاية حزيران/يونيه.

دال - تعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية ووضع استراتيجية للأمن الوطني

السياسات والتنسيق

٥٢ - أنجز التقرير المتعلق بتقييم قطاع الأمن الذي اشترك في إعداده مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والولايات المتحدة، بمشاركة الحكومة الاتحادية الانتقالية والاتحاد الأفريقي

والاتحاد الأوروبي، في كانون الثاني/يناير. ويشكل هذا التقييم جزءاً من الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة السلطات الصومالية على إعداد استراتيجية متسقة وخاضعة للسيطرة الوطنية من أجل تطوير قطاعي العدالة والأمن في الصومال. ويتمثل أحد الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها التقييم في أن إصلاح قطاع الأمن قد لا يكون مستداماً إلا إذا تم ترسيخ أساس سياسي أوسع نطاقاً ضمن الإطار الزمني لعملية الانتقال من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة.

٥٣ - وقد أطلعت الحكومة الاتحادية الانتقالية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على مشروع تقريرها لتقييم قطاع الأمن، الذي يعكس معظم التوصيات الواردة في التقييم الذي أجراه المكتب السياسي والولايات المتحدة. كما أطلعت الحكومة الاتحادية الانتقالية المكتب السياسي على مشروع لخطتها الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار التي تهدف إلى كفالة الاتساق في تطوير قطاعي الأمن والعدالة. ونوقشت الخطة أثناء اجتماع فريق التنسيق الدولي الذي عقد في الفترة من ٢١ إلى ٢٢ نيسان/أبريل في القاهرة.

٥٤ - وإلى أن تعتمد الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار رسمياً، سيتواصل تحديد الأولويات لعام ٢٠١٠ على أساس النتائج والتوصيات المنبثقة عن تقييم قطاع الأمن المشترك. ويجري تنفيذ المقترحات الرئيسية المتعلقة بعنصر الشرطة والعنصر العسكري وعنصر الاستخبارات بتمويل من الصندوق الاستئماني للمؤسسات الأمنية الصومالية. وفي المدى القصير، تشمل الأنشطة الرئيسية ما يلي: بناء قوات الأمن الوطني الصومالية من خلال استخدام منهاج تدريبي منسق لمدة ستة أشهر؛ ومساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على تنظيم دورة تدريبية لمرحلة ما قبل الانتشار للمجندين الجدد قبل إدماجهم ضمن قوات الأمن الوطني؛ ومواصلة تدريب الشرطة استناداً إلى المنهاج المتفق عليه من أجل الوصول إلى الهدف البالغ ١٠.٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة؛ وبناء قدرات وزارة الاستخبارات.

٥٥ - وساعد المكتب الحكومة الاتحادية الانتقالية على رسم سياسة لتوجيه الشركاء الدوليين في مجال المسائل المتصلة بالتدريب، بما في ذلك الاحتياجات اللازمة لدفع الرواتب لمدة سنة على الأقل. وتسلط السياسة الضوء على كون موقع التدريب المفضل هو الصومال، وذلك على الرغم من البيئة الأمنية السائدة.

٥٦ - ولا تزال اللجنة الأمنية المشتركة تشكل الآلية الرئيسية التي تستخدمها الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي لتنسيق الدعم الاستراتيجي والتقني في مجال تطوير قطاع الأمن. ومنذ تقريره الأخير، اجتمعت اللجنة الأمنية المشتركة عدة مرات، وهي تتلقى الدعم من عدة جهات. بما في ذلك أفرقتها العاملة الفرعية العسكرية والشرطة. ويساعد مكتب

الأمم المتحدة السياسي للصومال الجهود الصومالية المبذولة لإنشاء أمانة فنية للجنة التنسيق والتعاون في مقديشو من أجل تعزيز التنسيق بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والشركاء الدوليين، وبناء الثقة مع الشركاء الدوليين.

العنصر العسكري

٥٧ - لقد تم بالفعل توفير التدريب في مرحلة ما قبل الانتشار للقوات الصومالية العائدة من جيبوتي وأوغندا، وكذلك لعناصر من "الجيش الرمادي" السابق في ظل نظام سياد بري. وحتى الآن، تم فرز نحو ٢ ٨٠٠ من الجنود إلى سبع من كتائب القبائل المختلطة يتألف كل منها من نحو ٤٥٠ جندياً، تحت قيادة رئيس هيئة أركان الجيش المعين حديثاً، الجنرال جيلي. ويُعد تشكيل كتائب القبائل المختلطة خطوة هامة في مجال إنجاز هيكل محدد بوضوح لقوات الأمن الوطني في إطار تسلسل قيادي واضح.

٥٨ - ووافقت الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة على الاستفادة من المناهج التالية لكي تتلقى قوات الأمن الوطني التدريب العسكري: (أ) دورة توجيهية لمدة أسبوعين تديرها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في معسكر الجزيرة، قرب مطار مقديشو الدولي؛ (ب) ودورة تدريبية أساسية للمجندين مدتها ستة أشهر تُعقد في الوقت الراهن خارج الصومال، وحالياً في أوغندا؛ (ج) دورة تدريبية مدتها أربع أسابيع لإعادة الإدماج ولمرحلة ما قبل الانتشار تُعقد أيضاً في معسكر الجزيرة. وحالياً، أنجز ٧٢٠ مجنداً و ٣٠ ضابطاً الدورة التدريبية الأساسية في أوغندا وستبدأ الدورة التدريبية المتعلقة بإعادة الإدماج ومرحلة ما قبل النشر في مقديشو في الأسبوع الأول من شهر أيار/مايو.

٥٩ - وفي ٧ نيسان/أبريل، أوفد الاتحاد الأوروبي بعثة تدريب للمساهمة في تدريب قوات الأمن الوطني. وسوف يبدأ التدريب في أوغندا في ١ أيار/مايو، وذلك بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية. وسوف تقوم بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي بتدريب ما مجموعه ٢ ٠٠٠ مجند خلال ١٢ شهراً، وذلك من خلال الاستعانة بخبرات ١٤٠ مدرباً عسكرياً من إسبانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال وإيطاليا. وفي هذا الصدد، يقدم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال المشورة الفنية للاتحاد الأوروبي بشأن مسائل التدريب العسكري. وسيتلقى الأفراد الذين تقرر أن يتولى الاتحاد الأوروبي تدريبهم رواتب من الولايات المتحدة. وستدعو الحاجة إلى مزيد من الأموال لتغطية رواتب الأشهر الستة المتبقية لأولئك المتدربين وفقاً للإجراء المتبع.

الشرطة

٦٠ - يواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مساعدة قوة الشرطة الصومالية في مجال التدريب والمساعدة التقنية والرواتب والمعدات غير الفتاكة وإصلاح البنية التحتية الأساسية. ويواصل البرنامج الإنمائي والمكتب السياسي استعراض الخيارات المتاحة لدفع رواتب قوة الشرطة الصومالية على نحو أكثر فعالية من حيث التكلفة والكفاءة. وبحلول نهاية آذار/مارس، كان قد تم تسجيل ٩٥٠ ٢ من أفراد الشرطة مع قوة الشرطة الصومالية وبات يحق لهم الحصول على دعم للرواتب. وفي آذار/مارس، بدأت دفعة جديدة تتألف من ٥٠٠ مجند الدورة التدريبية الأساسية للشرطة التي تستمر على مدى ثلاثة أشهر في أكاديمية أرمو للشرطة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، سيبدأ ٥٠٠ مجند آخر الدورة التدريبية الأساسية للشرطة في جيبوتي في أوائل أيار/مايو. وفي غضون الأشهر الثلاثة المقبلة، فإن ٩٢٥ من أفراد قوة الشرطة الصومالية الذي تخرجوا في نهاية آذار/مارس من دورة التدريب الأساسي للشرطة في إثيوبيا؛ و ٨٦٠ من أفراد القوة الذين سبق لهم أن تدربوا في إثيوبيا؛ و ١٠٠ ١ من أفراد القوة الذين تدربوا في الصومال في عام ٢٠٠٦ سوف يلتحقون بدورة لتحديد المعارف لمدة ثلاثة أسابيع تحت إشراف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمر الذي سوف يمكنهم من أن يصبحوا من الأفراد المسجلين كما سيعطيهم الحق في الحصول على رواتب. وبدأ أفراد قوة الشرطة الصومالية الذين تدربوا في إثيوبيا والبالغ عددهم ٨٦٠ دورة تحديد المعارف مدتها سبعة أسابيع في ٧ نيسان/أبريل في مقديشو. ويُقدّم التدريب ٢٠ مدرباً من قوة الشرطة الصومالية، ويقوم برصده وتقديم التوجيه بشأنه مدربون من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٦١ - ومن المتوقع أن يصل عدد أفراد قوة الشرطة الصومالية بحلول نهاية العام إلى ٨٠٠٠ فرد في إطار هيكل راسخ للقيادة والمراقبة. ومع ذلك، لا تزال المعدات والهيكل الأساسية المتوافرة لدى القوة محدودة، ويبقى من المهم كفالة أن يتم، بعد إنجاز التدريب بنجاح، تقديم الدعم في مجال الرواتب. وسيساعد التبرع الذي قدمته اليابان وقدره ١٠ ملايين دولار إلى الصندوق الاستئماني للمؤسسات الأمنية الصومالية من أجل تدريب الشرطة وتوفير المعدات على معالجة هذه الفجوات الرئيسية. ويستخدم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال هذه الأموال لوضع مشاريع لمساعدة قوة الشرطة الصومالية في مجال التدريب (توفير تدريب أساسي للشرطة لمدة ثلاثة أشهر في جيبوتي)، ودفع الرواتب لجميع الأفراد المسجلين في قوة الشرطة الصومالية (عن الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير حتى أيار/مايو ٢٠١٠)، وإعادة

تأهيل عشرة مراكز للشرطة في مقديشو، ودفع التكاليف التشغيلية، وتوفير مركبات للشرطة ومعدات غير فتاكة للشرطة. وفي هذا الصدد، سيتم توزيع ١٠ ٠٠٠ زي من أزياء الشرطة اشتراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أفراد قوة الشرطة الصومالية الذين تدربوا تحت مظلة الأمم المتحدة أو أنجزوا دورة لتحديد المعارف والمسجلون بصورة سليمة مع قوة الشرطة الصومالية.

٦٢ - وفي شباط/فبراير، طلبت الحكومة الاتحادية الانتقالية أن يتم، بصورة عاجلة، تدريب قوة الشرطة الصومالية على بناء القدرات في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة، مما دفع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى وضع مجموعة أنشطة تدريب في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة وخطة لنشر ٦٠ من أفراد قوة الشرطة الصومالية. وبدأت الدائرة المرحلة الأولى من التدريب في ١٦ آذار/مارس في مقديشو. وسيتمكن هذا التدريب الحكومة الاتحادية الانتقالية من تحديد الذخائر غير المنفجرة والمتروكة في مقديشو لإزالتها والتخلص منها، وبالتالي تقليل الخسائر البشرية بين المدنيين وتحسين الحالة الأمنية عموماً.

القضاء والمؤسسات الإصلاحية

٦٣ - يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع وزارة العدل والمحكمة العليا، على تحديد الاحتياجات المباشرة في الأجلين القصير والطويل للنظام القضائي بما في ذلك تعيين القضاة. وفي الوقت الحاضر، ثمة محكمة واحدة تعمل في مقديشو، ويجري اتخاذ تدابير لإصلاحها ولإصلاح مكاتب المحكمة العليا ووزارة العدل. وعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم في مجال تدريب القضاة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعرب رئيس القضاة عن مخاوف جدية بشأن أمن القضاة والموظفين القانونيين في مقديشو. وفي العام الماضي، فإن أكثر من عشرة قضاة في جنوب ووسط الصومال إما قُتلوا أو أُجبروا على ترك وظائفهم.

٦٤ - وعقب التوصل إلى اتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حالياً بدور ريادي في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالإصلاحات في الصومال وذلك بسبب صلتها بجهود مكافحة القرصنة. وفي هذا السياق، ودعماً لجهود مكافحة القرصنة، يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ثراً في سجن هرجيسة المعايير الدولية المتصلة بالصحة والسلامة، كما سيقوم المكتب قريباً بتقييم سجن بوساسو وتحديدته. ووفقاً لنائب وزير العدل في الصومال، فإن الظروف في سجن مقديشو متردية وتشكل خطراً على الحياة، وذلك بسبب ما تشهده من اكتظاظ وسوء في حالة الصرف الصحي وصعوبة الحصول على الرعاية الصحية وعدم كفاية الطعام وإمدادات المياه.

٦٥ - وقام البرنامج الإنمائي واللجنة الاستشارية للشرطة برصد ظروف الاحتجاز، كما أنهما لا يزالان يدعمان منظمات المجتمع المدني التي تقدّم المعونة والمساعدة القانونية. وفي مقديشو، استفاد ٦٢ شخصا من المساعدة القانونية في شباط/فبراير، بما في ذلك المشرّدون داخليا وقبائل الأقليات والنساء والقاصرون والمسنون والمعوقون ذهنيًا. ونتيجة لذلك، أُطلق سراح ثلث المحتجزين بسبب عدم كفاية الأدلة. كذلك، تم تسجيل ٢٥ من الناجين من العنف الجنسي والجنساني في مركز الحوار الصحي والتنمية، وتمت إحالتهم إلى الجهات الطبية المختصة وحصلوا على المشورة القانونية والنفسية والاجتماعية.

٦٦ - واستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروعه للحد من العنف المسلح وأنشأ برنامجاً إطارياً لمساعدة المجتمعات المحلية الصومالية، يهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية والسلطات في مجال الحد من النزاعات والعنف وإدارتهما. وكخطوة أولية، أجرى البرنامج الإنمائي دراسات استقصائية عن الإيذاء في غالكاو وبوراو وبوساسو ولاسكانود. وينبغي أن يُوسّع نطاق هذه الدراسات لاحقاً لتشمل مقديشو وكادال. وتشير النتائج الأولية القائمة على نحو ٨٠٠ استبيان تم جمعها في غالكاو في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى أن العنف يرتبط في العديد من المجتمعات المحلية بالإجرام وليس بنشاط الميليشيات العشائرية.

هاء - الأنشطة المتعلقة بالشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والإنعاش والتنمية

٦٧ - في كانون الثاني/يناير، فرغ من المشاورات التي جرت بشأن أولويات التعمير والتنمية حتى عام ٢٠١٢ مع الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية في نيروبي وهرجيسة وغاروي. وخلص من المشاورات إلى أن هناك حاجة إلى توفير تمويل وبرامج أطول أجلاً لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع. وسيوفر برنامج للإنعاش والتنمية الأساس لما ستنتهجه الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والنرويج من استراتيجيات أطول أجلاً في السنوات المقبلة. وقد شارك مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في المشاورات التي جرت مع الحكومة الاتحادية الانتقالية وسلطات "بونتالاند" و "صومالييلاند"، وذلك لضمان إدراج هذه الأطراف عناصر متعلقة بحقوق الإنسان في خططها الإنمائية.

٦٨ - وقد رافق المكتب الخبير المستقل المعني بالحالة الإنسانية في الصومال في سفره في مهمة إلى "بونتالاند" و "صومالييلاند" في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وقدم الخبير تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس. ويتعاون المكتب مع الوكالات الأخرى والمنظمات غير الحكومية لتعزيز القدرات في مجال الرصد والتوعية بحقوق الإنسان.

٦٩ - وفي عام ٢٠١٠، واصلت وكالات الأمم المتحدة دعم برنامج الإنعاش والتنمية من خلال ما تضطلع به من عمل في إطار خطة الأمم المتحدة الانتقالية. وفي "بوتلاند" و "صوماليلاند"، عملت الأمم المتحدة على تنمية قدرات موظفي الخدمة المدنية في الوظائف الحكومية الأساسية. وقامت وكالات الأمم المتحدة بإنشاء محكمة لمنازعات الأراضي في هرجيسة وأمانتين لسياسات الأراضي وقانون الأراضي في كل من هرجيسة وغاروي. وقد فرغ من صياغة مشروع ميثاق مدينة هرجيسة وسيتم عرضه على برلمان "صوماليلاند". وقام برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالحكومة المحلية بتخصيص ١٠٠ ٠٠٠ دولار لتسعة من أقاليم "صوماليلاند" لمشاريع في مجالات تخزين المياه وإنشاء الطرق الحصوية والمراكز والأسواق المجتمعية وقع الاختيار عليها بواسطة عملية تشاركية، وسيستفيد منها ٦٦ ٠٠٠ نسمة.

٧٠ - وواصلت شبكات حماية الطفل العاملة مع الأمم المتحدة رصد الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال والإبلاغ عنها والدعوة إلى حماية الأطفال منها، كما استمرت في تعبئة المجتمعات المحلية لاتخاذ إجراءات بشأن هذه المسألة، بما في ذلك فيما يتصل بتجنيد الأطفال. وخلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، استفاد ما يقدر بـ ٢٨٩ ٠٠٠ طفل و ٢٩٦ ٠٠٠ امرأة في مناطق مقديشو الـ ١٦ جميعها، لأول مرة، من إقامة مناسبات يوم صحة الطفل. وفي أوائل آذار/مارس، بدأ في وسط جوبا تنظيم الجولة الثانية من أيام صحة الطفل بعدما كانت قد تأجلت بسبب عدم توافر التمويل الكافي، وتستهدف هذه الجولة ٤٣٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة و ٤٨٠ ٠٠٠ امرأة وشارك مسؤولون صوماليون في مناقشات إقليمية حول القضاء على مرض شلل الأطفال جرت في الفترة من ٥ إلى ٩ آذار/مارس.

٧١ - وقد انتظم ما يقرب من ٣٧ ٠٠٠ طفل، ٤٣ في المائة منهم من الفتيات، في ١١١ مدرسة في مقديشو، وتلقى أكثر من ٣٥ ٠٠٠ طفل، ٥٤ في المائة منهم من الفتيات، التعليم الابتدائي عن طريق ١٢٠ مدرسة في ممر أفغويي. وفي كانون الثاني/يناير، افتتحت وزارة التعليم مدرسة همار حاجب الابتدائية في مقديشو ليستفيد منها ٣٨٩ طفلاً.

٧٢ - وبعد انتهاء موسم أمطار دير، أكد تقرير تقييمي أن أسباب الرزق قد تضاعفت بسبب النزاع والصدمات البيئية والاقتصادية على مدى خمسة مواسم، مع تسليط الضوء على استمرار أزمة الأمن الغذائي. وترقباً لموسم الأمطار المقبل، قامت الأمم المتحدة بتدريب ٣ ٠٠٠ مزارع ووزعت الذرة الرفيعة والأسمدة على حوالي ٢٩ ٠٠٠ أسرة معيشية، بينما استفادت ٢٨ ٠٠٠ أسرة معيشية من أنشطة دفع النقود نظير العمل. وتم الانتهاء من

نحو ٤٠٠ كيلومتر من القنوات وجرى توسيع نظم تخزين مياه الأمطار في هيران وشبيلي السفلى، وجرى توسيع نظم تخزين المياه بمقدار نحو ٨٨ ٠٠٠ متر مربع في منطقتي مدج وجلجادود في وسط الصومال. وفي المناطق الرعوية، جرى علاج و/أو تطعيم نحو ٢,٥ مليون حيوان خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس، وذلك لفائدة ٧٠ ٠٠٠ أسرة معيشية، كما أن ١ ٥٠٠ أسرة معيشية رعوية قد حصل كل منها على أربعة حيوانات منتجة للألبان. وأنجز بناء ٥٤٨ مسكنا دائما، وثلاثة نظم لمياه العواصف في هرجيسة وبوساسو وغاروي، وخمسة مشاريع لإدارة النفايات الصلبة في "صومالييلاند". وفي كانون الثاني/يناير، أنجز إصلاح مذبح وسوقين للخصر في بوراو ومقديشو.

٧٣ - وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٠، وفرت الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة مجموعات مواد الإغاثة الشاملة لـ ١٨ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا من دوسماريب ومنطقة جلجادود ووسط الصومال. كما تم تكثيف معالجة مصادر المياه بالكلور في المواقع التي يتزايد نزوح المشردين داخليا إليها.

٧٤ - وفي حين أن مستويات سوء التغذية لا تزال حرجية في معظم أجزاء جنوب ووسط الصومال وبعض الجيوب في الشمال، فقد شهدت معدلات سوء التغذية الحاد انخفاضا ملموسا في مخيمات المشردين داخليا الموجودة في بوساسو بحلول أوائل عام ٢٠١٠. وقد يعزى هذا إلى توزيع المكملات الغذائية، إلى جانب القيام بتدخلات متكاملة في مجالات الصحة والغذاء والمياه والمرافق الصحية وصلت إلى ما يقرب من ١٣٢ ٨٠٠ طفل دون الثالثة معرض للخطر من ناحية التغذية على الصعيد الوطني. ووصلت جهود التغذية التكميلية الشاملة للجميع في أوائل عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٥٤ ٨٠٠ من الأطفال المشردين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٥٩ شهرا في أفغوي ومقديشو.

٧٥ - وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، وزّع برنامج الأغذية العالمي كمية قاربت ٢٣ ٠٠٠ طن متري من المواد الغذائية لنحو ٧٠٠ ٠٠٠ صومالي كل شهر، ولا سيما في مقديشو ووسط وشمال الصومال. واستمرت أنشطة برنامج الأغذية العالمي في مقديشو دون انقطاع، حيث هناك ١٦ من مطابخ المجتمعات المحلية العاملة توزّع أكثر من ٨٠ ٠٠٠ وجبة في اليوم؛ وتستمر عمليات توزيع المواد الغذائية في وسط وشمال الصومال على المتضررين من الجفاف والمشردين.

٧٦ - وفي إطار الجهود المبذولة للحدّ من مخاطر الألغام التي يتعرض لها السكان المدنيون، تواصل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم دورات التوعية بمخاطر الألغام في المجتمعات المحلية المتضررة من الألغام والذخائر غير المنفجرة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت

الدائرة رسم خريطة لأماكن وجود الألغام في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال، وقد أفيد بحادث عشر إصابات منذ تقريره السابق. وفي ١٢ شباط/فبراير، تسلمت الدائرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤولية عن إدارة إجراءات مكافحة الألغام في "بونتلاندا" و "صوماليلاند"، بما في ذلك تقديم الدعم إلى مراكز إجراءات مكافحة الألغام وأفرقة إبطال الذخائر المتفجرة التابعة للشرطة في كل منطقة.

سادسا - الملاحظات/التوصيات

٧٧ - على الرغم من التحديات العديدة، ما فتئت الحكومة الاتحادية الانتقالية تبذل جهودا حمة لتحسين الأمن والاستقرار في الصومال. وقد شرعت في هذا السياق في جمع الإيرادات المحلية من أجل تمويل بعض مبادراتها، مما يوحي أنها تعزم أن تصبح تدريجياً أكثر اعتماداً على نفسها. وقد زاد التقدم المحرز مؤخراً في مجالات رئيسية من ثقة الحكومة، فبرزت كممثل جاد لمصالح الشعب الصومالي وكشريك للمجتمع الدولي يمكن الركون إليه.

٧٨ - ويمثل شهر آب/أغسطس ٢٠١١ نهاية الفترة الانتقالية في الصومال؛ بيد أن عدداً من المهام الانتقالية الحاسمة، بما فيها صياغة دستور الصومال، يجب أن تُنجز. وما يشجعي هو التقدم الملحوظ الذي أُحرز في عملية وضع الدستور في الآونة الأخيرة. وينبغي تشجيع هذا الزخم على اعتبار أن العملية قد استغرقت وقتاً أطول بكثير مما كان ينبغي ويجب أن تنجز عما قريب. ومن المهم أن يعكس الدستور مشاركة قطاع واسع من الشعب الصومالي.

٧٩ - ويشجعي التزام الحكومة الاتحادية الانتقالية بتشكيل إدارة شاملة عبر مد اليد إلى من هم خارج عملية السلام. ويبدو أن اتفاق ١٥ آذار/مارس، المبرم بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وحركة أهل السنة والجماعة، ناجم عن الانفتاح الذي تبديه الحكومة باستمرار على الحوار. وأحث الحكومة الاتحادية الانتقالية على تنفيذ هذا الاتفاق وإبقاء بابها مفتوحاً في سعيها إلى تحقيق الحوكمة الشاملة والاستقرار. كما أدعو الراغبين في الانضمام إلى عملية السلام أن يفعلوا ذلك دونما تأخير، وذلك لمصلحة بلدهم.

٨٠ - وأرحب بالجهد الذي بذلته الحكومة الاتحادية الانتقالية في إعداد تقريرها المتعلق بتقييم قطاع الأمن والخطة الوطنية للأمن والاستقرار. وبعد وضع هذه الخطة في صيغتها النهائية، ينبغي أن تشكل أداة حاسمة لتطوير قطاع الأمن في الصومال، سواء على الأمد القصير أو الطويل. كما أن هذه الخطة تمثل أداة هامة من أجل تعزيز التنسيق بين الشركاء الدوليين وكفالة الاتساق بين مختلف أنواع الدعم المقدم.

٨١ - وعلى الرغم من الجهود الحثيثة للمضي قدماً، ينتابني قلق من أن تكون الحكومة الاتحادية الانتقالية تفتقر إلى الآن للقدرات اللازمة لتنفيذ جدول أعمالها وتعتمد مالياً على المساعدة الخارجية. ويكتسي عام ٢٠١٠ أهمية محورية في التنفيذ الناجح لجدول أعمال المرحلة الانتقالية؛ ويصبّ أي فشل في هذا الصدد في مصلحة المتطرفين ويسهم في تعميق معاناة الشعب الصومالي. ولذا، أحث القادة الصوماليين على الحفاظ على التماسك والحوار داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية وتركيز طاقاتهم للتغلب على التحديات الخطيرة التي تواجه بلدهم. وأكرر أيضاً ندائي إلى الدول الأعضاء لكي تطلق على وجه الاستعجال المساهمات التي تعهدت بها للحكومة الاتحادية الانتقالية. كما أحث المانحين على تقديم مزيد من المساعدات المباشرة إلى هذه الحكومة عن طريق مرفق برايسوتر هاوس كوبرز (PricewaterhouseCoopers).

٨٢ - وما زال المقاتلون الأجانب ومختلف الجهات الفاعلة الأخرى يحاولون تأجيج الوضع واستغلال الفوضى التي سببها النزاع، والبعض منهم يجني فوائد ضخمة من "المنطقة الاقتصادية الحرة" القائمة كأمر واقع في الصومال. وأحث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لتنفيذ نظام الجزاءات، بما يشمل القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، الذي فرض جزاءات محددة الهدف على الذين يعرضون عملية السلام للخطر.

٨٣ - وقد أعاق استمرار العرقلة والتهويل من جانب العناصر المتمردة إيصال المساعدة الإنسانية للمحتاجين إليها. ويساورني القلق من أن يؤثر تعطيل عملية إيصال المعونة الغذائية سلباً على صحة وتغذية العديد من الصوماليين. وأود أن أذكر جميع الأطراف بأنها ملزمة، بموجب القانون الدولي، بالسماح للمساعدات الإنسانية بالوصول إلى من هم بحاجة إليها. ويؤثر بالفعل نقص التمويل الكافي للبرامج الإنسانية على راحة العديد من الصوماليين. وأحث المانحين على البقاء أوفياء في إسهامهم في الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الماسة لـ ٢,٣ مليون صومالي.

٨٤ - وقد أخذت علماً بالتقرير الأخير الذي أعده فريق الرصد المستقل المعني بالصومال (S/2010/91). وستواصل الأمم المتحدة البحث في مضمون التقرير، وستعالج أي مخالفات في إدارة المساعدات الإنسانية على النحو الملائم وبسرعة.

٨٥ - وما زلت أشعر بقلق عميق لأثر النزاع على المدنيين، وأدعو جميع الأطراف إلى كفالة حمايتهم. وإني أدین إطلاق الهجمات من جانب المتطرفين في المناطق المأهولة بالسكان، وأطلب وضع حد لهذه الهجمات. وفي الوقت نفسه، يجب أن يلبّي أي رد على هذه الهجمات متطلبات القانون الإنساني الدولي من حيث الضرورة والتناسب. ويقلقني أيضاً

استمرار ورود تقارير عن تهديدات وتجاوزات واحتجاز تعسفي للصحافيين، وبخاصة من جانب الجماعات المسلحة. وتشكل هذه التجاوزات انتهاكات خطيرة للحق في حرية التعبير. كما أن التزام جميع الأطراف باحترام حقوق الإنسان يمثل أمراً بالغ الأهمية. وانتشار ظاهرة الإفلات من العقاب أمر غير مقبول ينبغي التصدي له. وسيخضع للمساءلة جميع الذين ينتهكون حقوق الشعب الصومالي.

٨٦ - وأهنئ الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية لـ "بوتلاندا" و "صوماليلاند" على إسهامها في تحديث أولوياتها في مجال التعمير والتنمية لعام ٢٠١٠. وأنشد المانحين لمواصلة تقديم الالتزامات المتعددة السنوات التي تتلاءم مع الاحتياجات المحددة في برنامج الإنعاش والتنمية، وفقاً لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا بشأن فعالية المعونة.

٨٧ - وأود أن أعرب عن شكري للجهود الهامة التي بذلها الاتحاد الأفريقي، وبوجه خاص عن طريق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من أجل تحقيق الاستقرار في الصومال. وأرحب بتعاونه الذي لا يفتأ يتزايد مع الأمم المتحدة، ولا سيما مع ممثلي الخاص. وأود أن أثني بوجه خاص على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تواصل العمل الشجاع في بيئة صعبة وخطيرة. وقد زادت البعثة مؤخراً قوام قواتها، مقتربة من مستوى القوام المأذون به. وأكرر دعوتي للمجتمع الدولي بأن يقدم على وجه السرعة الدعم اللازم إلى الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من أجل تأدية ولاياتها. وتكتسي أهمية خاصة الحاجة إلى زيادة الرواتب التي تسدد لقوات البعثة لكي تبلغ مستوى يعادل مثيله في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بالإضافة إلى تسديد تكاليف المعدات الفتاكة للبلدان المساهمة بقوات.

٨٨ - وأحث الحكومة الاتحادية الانتقالية على تكثيف جهودها، وبخاصة في مجالات المصالحة السياسية والتوعية والأمن والاستقرار وتقديم الخدمات. ومما يتسم بأهمية بالغة أيضاً أن يغتنم المجتمع الدولي تماماً الفرصة القائمة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين، ولا سيما من خلال تعزيز وجوده الفعال داخل الصومال ومواصلة تنسيق إجراءاته. ومن شأن إجراء استعراض شامل لطريقة عمل المجتمع الدولي من أجل الصومال انطلاقة من نيروبي أن يبعث برسالة إيجابية إلى شركائنا الإقليميين وشركائنا في القارة الأفريقية وشركائنا الدوليين.

٨٩ - ويشكل تحقيق الحد الأمثل من التنسيق والبرمجة المشتركة بين الجهات الفاعلة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بالصومال أمراً حاسماً لإحداث أشد الأثر على صعيد أنشطتنا. وتحقيقاً لذلك الغرض، أعزم استعراض تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة في الصومال، من منظور سياسي المتعلقة بالتكامل بين عمليات الأمم المتحدة. وسوف أقدم إلى مجلس الأمن

استنتاجاتي وخياراتي لكفالة عنصري الاتساق والتنسيق على صعيد الأمم المتحدة فيما يتعلق بالصومال. وفي غضون ذلك، ستتخذ خطوات لتفعيل وحدة التخطيط المشترك داخل مكتب ممثلي الخاص، وستضم أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري لكفالة اتساق ومواءمة جهود الأمم المتحدة فيما يخص الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية والبرنامجية.

٩٠ - وتواصل الأمم المتحدة تنفيذ النهج التدريجي المكوّن من ثلاث مراحل، على النحو المبين في تقرير المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/210) وكما أقره مجلس الأمن. وأعترز إبقاء تنفيذه قيد الاستعراض بغية تحديد مجالات التحسن.

٩١ - وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديري العميق لممثلي الخاص على تفانيه المستمر والتزامه بتحقيق التقدم على مسار السلام والمصالحة الوطنية في الصومال. وأود أن أثني على الرجال والنساء العاملين في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري وفريق الأمم المتحدة للتخطيط والمنظمات الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن العاملين في المجال الإنساني من أعضاء المنظمات غير الحكومية الذين يؤدّون مهامهم في ظروف صعبة. وأدعو الشعب الصومالي والدول الأعضاء الأخرى إلى مواصلة تقديم الدعم والتعاون الثابتين إلى ممثلي الخاص ومكتبه.